جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 45 / أيلول 2025

دراسة مقارنة بين الموضوعات في الآثار والاخبار» للسيد هاشم معروف الحسني و«الوضع في الحديث» لعمر فلاتة

A comparative study between "Mawduat fi al-Athar wa al-Akhbar" by Sayyed Hashim Maroof al-Hassani and "Al-Waze fi Al- Hadith" by Umar Fallatah

أسعد منفي جودة
Asaad Manfi Jodeh

الأستاذ المشرف: الدكتور مهدي أكبر نژاد
Supervisor: Dr. Mahdi Akbar Nejad

الأستاذ المشارك: الدكتور عبد الجبار زرگوش نسب
Associate Professor: Dr. Abdoljabbar Zargoosh Nasab

جامعة ايلام كلية الالهيات والمعارف الاسلامية
University Of Ilam / College of Theology and Islamic Studies

الكلمات المفتاحية: الأحاديث الموضوعة، هاشم معروف الحسني، «الموضوعات في الآثار والاخبار»، عمر فلاتة، «الوضع فى الحديث».

Keywords: fabricated hadiths, Hashim Maroof al-Hassani, "Mawduat fi al-Athar wa al-Akhbar", Umar Fallatah, "Al-Waze fi Al- Hadith"

الملخص:

تعد مسألة الوضع في الحديث من المواضيع المهمة في تاريخ الحديث، وقد أبدى الباحثون من المذاهب الإسلامية آراء مختلفة بشأنها، بل قد تكون متناقضة أحياناً. وكتابان «الموضوعات في الآثار والاخبار» للسيد هاشم معروف الحسني، و«الوضع في الحديث» لعمر فلاتة من أبرز الكتب التي تناولت هذا الموضوع في العصر الحديث. وهذا البحث لتبيين جهود هذين المؤلفين والمقارنة بين آرائهما، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي. ومن أبرز نتائجه: يستعرض المؤلفان أغلب المباحث المتعلقة بالموضوع، مثل بداية الوضع في الحديث، وأسبابه، وكيفية التعرف على الأحاديث الموضوعة، ومتطرقين إلى نماذج من الكتب والأحاديث الواردة في أمهات الكتب الروائية لدى الفريقين. وأما من أهم نقاط الافتراق بينهما: فإن فلاتة ركّز نقده بشكل أكبر على أحد التيارات العقدية، معتقداً أنه الجهة التي بدأت ظاهرة الوضع في الحديث، وقد اقتصر في دراسته على موضوعات مثل علم الإمام، وارجحيته، وفضله، وعدله، ولكن الحسني يرفض هذه المزعمة بشدّة، محمّلاً الأمويين مسؤولية ذلك، ومصرّحاً بأنّ القصّاصين لعبوا دوراً كبيراً في ذلك، في مختلف التيارات والمذاهب الإسلامية. ويرى فلاتة أن الوضع في الحديث بدأ في الثلث الأخير من القرن الأول الهجري؛ بينما يعتقد الحسني أنّ الكذب في الحديث قد ظهرت بوادره في عصر مبكر من تاريخ الإسلام وقبل ظهور الأحزاب والفرق السياسية والمذهبية في زمن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو بعد وفاته على أبعد التقادير، وفي رأيه، يجد عدداً من الشواهد والأدلة على تفشي الكذب عليه بين الصحابة قبل قيام الأحزاب والفرق بأكثر من عشرين عاماً وقد احس بهذه الظاهرة جماعة من الصحابة فوقفوا موقفاً صلباً من الرواة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

Abstract:

The issue of fabrication in hadith is an important topic in the history of hadith. Shia and Sunni scholars have expressed differing, and sometimes contradictory, opinions on this topic. Two books, "Mawduat fi al-Athar wa al-Akhbar" by Sayyid Hashim Maroof al-Hassani and "Al-Waze fi Al- Hadith" by Umar Fallatah, are among the most prominent works to address this topic in the modern era. This research aims to demonstrate the efforts of these two authors and compare their views, using the descriptive analytical approach. Among its most prominent results: The authors review most of the discussions related to the subject, such as the beginning of the fabrication of hadith, its causes, and how to identify fabricated hadiths, and they touch upon examples of books and hadiths included in the main books of traditions of both groups. One of the most important points of difference between them is that Falltah criticized the Shiite side more than the Sunni side, and he believes that the Shiites were the first to start fabricating hadiths, and they limited their study to the knowledge of the Imam, his superiority, his virtue, and his justice. However, al-Hassani strongly rejects this claim, holding the Umayyads responsible for that. He stated that storytellers played a major role in this, and there was no difference between Shiites and Sunnis. Fallatah believes that the situation in the hadith began in the last third of the first century AH, while Al-Hassani believes that the beginnings of lying in the

hadith appeared in an early era in the history of Islam and before the emergence of political and sectarian parties and groups in the time of the Prophet (PBUH) or after his death at the most distant. In his opinion, he finds a number of evidences and proofs of the spread of lies about him among the companions before the emergence of parties and groups by more than twenty years. A group of companions sensed this phenomenon and took a firm stance against the narrators of the Prophet (PBUH).

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد تعرضت السنة النبوية الشريفة، المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، قديماً وحديثاً إلى محاولات خبيثة تهدف إلى الدّس عليها وتحريفها، وهو أشد خطراً على الدين وأنكر ضرراً على المسلمين، ومن أهم أسباب تفرق المسلمين.

بما ان الوضع في الحديث والكذب على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لا ينقطع ولا يتوقف، بل يتجدد ويتطور ويتحور، ومن ثمَّ ينبغي أن ينبري لهؤلاء الوضَّاعين جمهرةُ العلماء المخلصين، فيتصدون لهم ويكشفون زيفهم. فأحس الأئمة والعلماء بالخطر الداهم الذي نشأ مع الوضع، وبذلوا جهوداً شاقة في التصدي لظاهرة الوضع على مدار تاريخ الإسلام؛ فنشأ علم النقد الحديثي من أجل تمييز الحديث الصحيح من الحديث الموضوع. ومن أهم الكتب في هذا المجال في العصر الحديث: «الموضوعات في الآثار والاخبار» للحسني، وكذلك «الوضع في الحديث» للدكتور عمر فلاتة.

ونظراً لعدم مقارنة هذين الكتابين في أي مقالة سابقة، فيقوم الباحث في هذه الدراسة بالمقارنة بينهما من ناحية المنهج والمضمون وموقف المؤلفين من ظاهرة الوضع في الحديث من وجهة نظر المدرستين الحديثيتين الرئيستين في الإسلام ضمن ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: آراء هاشم معروف الحسني في ظاهرة الوضع في الحديث في كتابه «الموضوعات في الآثار والأخبار»

المبحث الثاني: آراء عمر فلاتة في ظاهرة الوضع في الحديث في كتابه «الوضع في الحديث»

المبحث الثالث: أوجه الاشتراك والافتراق بين هذين الكتابين في ظاهرة الوضع في الحديث

التمهيد

هنا من أجل البحث في الموضوع؛ فإنّه لابد من الدخول في شرح ولو بشكل موجز حول مفهوم «الحديث الموضوع» أولاً.

الحديث في اللغة: الجديد من الأشياء، نقيض القديم؛ ويُطلَق على الكلام، قليله وكثيره؛ لأنه يحدث ويتجدَّد شيئًا فشيئًا[1]. و في الاصطلاح: هو ما ينسب إلى النبي (ﷺ) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلُقية.

والموضوع اسم مفعول من وضع الشيء يَضَعَه – بالفتح – وضعاً، و الوضع في اللغة يشير إلى الترك[2]، الحط[3]، الاسقاط[4]، الافتراء[5]، الاختلاق[6]، الإلصاق[7]، والخفض. والموضوع اصطلاحاً: هو المختلق المصنوع.

وقد عرّف أئمة الحديث، الحديث الموضوع بأنّه: هو المختلق المصنوع[8]. بمعنى أنّ واضعه اختلقه وصنعه، لا مطلق حديث الكذوب، فإن الكذوب قد يصدق[9]. وإنه لا بد من أن يشتمل على ثلاثة أوصاف: أن يكون مكذوباً، وأن يكون مختلَقاً، وأن يكون مصنوعاً[10]. فالحديث الموضوع: هو كلامٌ يصنعه ويرتبه الكذَّابون ثمَّ ينسبونه إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ويروونه عنه .

ومن أهم علاماته: ركاكة اللفظ، وتعارضها الصريح مع القرآن، ومخالفته لصريح السنة والقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة، فساد المعنى، واشتماله على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير، ومخالفة مضمون الحديث للإجماع، ومخالفة الحديث للحقائق التاريخية[11].

والبواعث التي أدّت إلى وضع الحديث والبيئات التي نشأ فيها تمثلت: الخلافات السياسية، الزندقة والطعن في الإسلام، القصص والوعظ، التكسب وطلب المال، الجهل بالدين، الخلافات الفقهية والكلامية، العصبية للجنس والقبيلة واللغة والوطن والإمام، التقرب للحكام، المصالح الشخصية وقصد الشهرة[12]. وقد أجمع العلماء على تحريمه، لقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[13]. وتحريم روايته لقوله: «من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[14].

المبحث الأول: آراء هاشم معروف الحسني في ظاهرة الوضع في الحديث في كتابه «الموضوعات في الآثار والأخبار»

كتاب «الموضوعات في الآثار والأخبار» للسيد هاشم معروف الحسني (1337–1404هـ) الموافق (1919–1984م)[15] أحد أبرز المؤلفات في علم الحديث ويبحث فيه عن الحديث والمحدثين وأصناف الحديث وأقسامه وتاريخ الذب فيه وأثر الحكّام والقصّاصين والفرق والاتجاهات الفقهية والعقائدية والسياسية على الحديث والمحدثين ويقدم صوراً عن بعض المحدثين والقصّاصين ونماذج من الأحاديث الموضوعة في المثالب والفضائل والترغيب والترهيب بأسلوب هادىء وروح بعيدة عن التعصب والمحاباة لأيّ جهةٍ من الجهات، في أربعة فصول:

الفصل الأول: السنّة في عرف المتشرعين.

الفصل الثاني: في المؤلفين في الحديث وأصنافه.

الفصل الثالث: الكذب في الحديث.

الفصل الرابع: تلخيص موقف الحاكمين من علي وبنيه (عليهم السلام) وموقف أئمة المذهب الإمامي الذي يتجسد في سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وسنته وقرآنه.

المطلب الأول: عوامل نشوء الوضع عند الحسني

وهو يرى أنّ الكذب في الحديث كان نتيجة لمجموعة من العوامل كانت أولى بوادرها قبل ظهور الأحزاب والفرق السياسية والمذهبية بزمن يتصل بحياة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أو بعد وفاته على أبعد التقادير[16].

ولقد سعى إلى إثبات وجود الوضع في بعض كتب الحديث التي خصَّصها بالنقّد، ولم يقتصر على نقد السند ومتن الروايات، بل اتَّخذ كل المعايير من صدور السند وصدور المتن. لكنّ الجالب في أسلوبه هو فرزه لأسباب وعلّة الوضع في الكثير من الموارد. فخلص إلى عدّة عوامل كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر في تواجد حركة الوضع، ومن أهمّها:

1- عمل أعداء الإمامية على إظهار تهم والتمسك لهم بصورةٍ بشعة بها [17].

2- الانحراف الفكري للغلاة، وعبثهم بقدسيّة الروايات[18].

3- محاولة بعض الاتجاهات الحديثية إيجاد روايات في الفضائل والمثالب، على المنوال نفسه الموجود في روايات اتجاهات إسلامية أخرى[19].

4- إبداء صورة الأئمّة وحياتهم على نحو أسطوريٍّ؛ لتفويت أيّ فرصةٍ أمام أتباعهم في الاقتداء بهم[20].

5- إفساد أحاديث الأئمّة، وإيجاد حالة من الهَرْج والمَرْج في وسطها، ممّا يصعب الطريق أمام طالبها[21].

6- إيجاد نوع من الاتفاق والتوافق مع الآراء الفقهية للمذاهب الأخرى[22].

7- التدخُّلات ذات الصبغة المؤامراتية لأعداء الإسلام، من المستشرقين وغيرهم[23].

وهو يشير إلى أنّ الحكّام الأمويين قد استغلوا جماعة من الفقهاء والمحدثين فوضعوا على لسان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في أخصامهم السياسيين عدداً كبيراً من الأحاديث التي تحقق لهم أغراضهم ومقاصدهم، كما وضعوا لهم مجموعة من الروايات في الطعن على الخلفاء والصحابة والغلو المفرط في علي وبنيه (عليهم السلام) بقصد إظهارهم على غير واقعهم وإيجاد فجوة بينهم وبين جمهور المسلمين الذين يدينون بشرعية الخلافة الإسلامية وتقديس أكثر الصحابة[24].

وهو يصرّح بأنّ القصّاصين لعبوا دوراً كبيراً في الوضع في الحديث أيضاً، دون تمييز بين مختلف التيارات والمذاهب الإسلامية، حيث يشير إلى دورهم في الوضع في الحديث عبر التاريخ الإسلامي[25]. كما يوضح أن حركة القصاص توسعت مع الزمن حتى استغلهم الحكّام لأغراض سياسية،[26] وأصبحوا وسيلة للاستجداء والتكسب[27].

يرفض الحسني نظرية عدالة الصحابة[28]. ويعتقد منع تدوين الحديث بعد وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعض العوامل الأخرى كالنقل الشفاهي للأحاديث وغيرها؛ أدى إلى اقتراح نظرية عدالة الصحابة وبعض النظريات الأخرى[29]. وهو يعتقد أيضاً بأنّ الغلوّ في تقديس الصحابة قد أدخل على السنّة النبوية مجموعة من الخرافات والمكذوبات، التي تُعدّ وصمة عار على السنّة الشريفة، وإن نظر إليها كانت بعض الاتجاهات الإسلامية اليوم تنظر إليها بنظرة تقديس واحترام[30].

وهو يعتقد أنّ الغلاة في الكتب الأربعة وفي الكافي من بينها بصورة خاصة، على أنهّم بالنسبة للمعتدلين في تقييمها لم يبلغوا في غلوهم غلو أكثر مدرسة الحديثية التقليدية في صحيحي البخاري ومسلم[31].

أما في منهج هاشم معروف الحسني في نقد الحديث، هو يشرع الحسني في نقد الحديث وهو واثق[32]. ولعلّه لذلك اعتمد منهجاً يسعى فيه للتوازن، حيث لم يركّز على مصادر الحديث في مدرسة اهل البيت (عليهم السلام) فقط، بل سعى الى نقد الحديث في كلا الاتجاهين ضمن المدارس الإسلامية المختلفة، رغم إنه في نقد الروايات أكثر تركيزاً على مصنّفات مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)[33].

يتناول الحسني عيّنات من الروايات التي تتحدث عن الفضائل والمثالب من كتب المذهب الإمامي واصحاب الحديث، فيتعرض لنقدها في أثناء تقييمه للسند والمتن، يقدم بعض أسس منهجه النقدي، لكن منهجيته محدودة، إذ يركّز على الروايات التي يناقشها فقط. لذلك، يبدو أسلوبه النقدي ضعيفًا ومحدودًا مقارنةً بكتب أخرى في هذا المجال.

المطلب الثاني: منهج الحسني في رصد الحديث الموضوع

أمّا عن مقولة المنهج عنده في رصد الوضع فكانت على الشكل التالي:[34]

1. يرى ألنّ صحة السند لاتمنع من ردّ الرواية[35]، إذاً فالمعيار السندي ليس هو المعيار الوحيد، بل لابدّ من نقد المتن أيضاً.

2. أنه يشّرع غالباً بنقد المتن قبل السند.

3. إنّ الضعف السندي لا يعني سقوط الرواية، ذلك لأنّه ضعيف من حيث عدم توفر الشروط المطلوبة في رواته لا يمنع من كونه محاطاً ببعض القرائن الخارجية أو الداخلية تدعم الوثوق بها، فترتفع لدرجة الصحّة[36].

4. مبدأ ندرة وجود التواتر اللفظي في مصادر الحديث الإمامية، وذلك عقيدة أكثر المحدّثين، على خلاف التواتر المعنوي[37].

5. مبدأ وقوع الوضع من جانب بعض الإمامية على لسان أئمتهم سيما في روايات التجريح بالصحابة والخلفاء: ويرى الحسني أنّ النصوص السليمة لمدرسة أهل البيت (عليهم السلام) تنفي ثقافة السبّ واللّعن بحقّ الخلفاء ورموز الصحابة[38].

6. مبدأ رفض أخبار قاعدة التسامح في أدلّة السنن، إذ يراها الحسني أنّ أسانيدها لم تتوافر فيها الشروط المطلوبة وأنّها من صنع القصّاصين والوعّاظ[39]. من هنا نجد الحسني متحفّظاً جداً من أيّ رواية تحاول أن تعظّم ثواباً على عمل يسير، كما نجده بالغ التحفظ من الروايات التي تدفع الإنسان للاستهانة بالعمل، سيما بعض روايات الزيارة[40].

7. موقفه النقدي من كتاب الكافي: هو يرفض بشدّة الغلوّ في كتاب صحيح البخاري، ويرى أنّ روايات هذا الكتاب لو عرضت على قواعد الحديث والرجال لكان الضعيف فيها أكثر من الصحيح[41]، كما يرفض في الجانب الإمامي الغلوّ في كتاب الكافي للكليني، إذ يعتقد أنّ العلامة الحلي (726هـ) كان كسر هذه الهالة

المذهلة حول هذا الكتاب، كما يؤكّد أنّ أكثر من ثلثيه ضعيف السند عند العلامة المجلسي (1111هـ)[42]. ورغم أنّ الحسني قد سلّط الأضواء على الكافي، إلاّ أنّ مشروعه لم يكن يركّز على هذا الكتاب، بل تمحور بشكل أكبر حول جملة كتب أخرى، لاحظناه يشبعها نقداً وملاحقةً وتفنيداً وهذه الكتب هي: «مشارق أنوار اليقين للبرسي (813 هـ)»، «وقضاء أمير المؤمنين (عليه السلام) للتستري»، «وشجرة طوبى للحائري المازندراني»، «ومختصر البصائر»، «وكتاب السيد هاشم البحراني (1107هـ)»، «ومعالم الزلفى في معارف النشأة الأولى والأخرى»، «ومدينة المعاجز» وغيرذلك. ويسجّل الحسني مواقف حادّة جداً من هذه الكتب، منها يقول: «إنّ ما دوّنه البحراني في كتابه من الأحداث التي يدعي إقرانها بولادة الإمام وغيره من أئمة الهدى والزهراء (عليها السلام) كلّه من موضوعات القصّاصين وأعداء الإسلام ... وبشيء من الإيجاز، فإن كتب البحراني والبرسي وأمثالهما ممّن جمعوا الحديث على علاّته ومصائبه قد مكّنت أعداء الإسلام من بث سمومهم، وزوّدتهم بأسلحة الهدم والتخريب والتشويش على الإسلام... وفي الوقت ذاته أريد أن يفهم غيرنا أن جميع مؤلّفاتنا في الحديث تخضع للنقد والتجريح حتى الكتب الأربعة، ولا نصفها بالصحة كما وصف غيرنا ستة من مجاميعهم، على الرغم من أنّها مشحونة بالموضوعات والأساطير»[43].

8. يقبل الحسني في مواجهته للروايات باستعمال منهج التأويل، بيد أنّه يشرطه بإمكان خضوع الرواية للتأويل[44]: وهذا الشرط هام جداً وأساسي بالنسبة لمشروع كمشروع الحسني، ذلك أنّ الإفراط في التأويل، وهو منهج استخدمه بعض العلماء، يمنع مطلقاً، ربما عن ردّ أيّ رواية، مهما كانت باديةً مخالفةً للعقل أو الكتاب أو التاريخ القطعي، وهناك شواهد كثيرة جداً على ذلك، من هنا لاحظنا إشارة الحسني إلى موضوع إمكان التأويل من جهة، وأسلوب القرآن من جهة أخرى، ذلك أنّ التأويلات المفرطة يمكن مواجهتها عبر هاتين القاعدتين، فإذا جعلنا الأسلوب العام القرآني أساساً، حال ذلك دون ممارسة تأويلات تطلق المؤوّل للمساس بأسلوب القرآن[45].

9. وإنّ المادّة الرئيسة التي يركّز معروف الحسني نقده عليها هي روايات الفضائل، والمثالب، حيث يراها مع روايات الترهيب والترغيب من الروايات البالغة للحدّ الأقصى من الدسّ والافتراء[46]. ولهذا خصّص الفصل الرابع من كتابه، والذي يقلّ حجمه عن نصف الكتاب بقليل[47]، لرصد هذا النوع من الروايات، وهو وإن كان يرى أنّ أخبار الفضائل الموضوعة ليست أقل في بعض الاتجاهات الحديثية مقارنة بما هو موجود في اتجاهات أخرى[48]. غير أنّ نظره يتركّز أكثر على مصادر المدرسة الإمامية.

المطلب الثالث: مواطن القوة و الضعفي كتاب الحسني

ومن معايير نقد متن الأحاديث في كتاب الحسني: مخالفة الحديث لكلّيّات الدين ومنهج الأئمّة (عليهم السلام)، مخالفة مضمون الحديث للقرآن الكريم، التهافت والاختلاف بين معاني الأحاديث مع الموضوع الواحد، تطرُّف بعض الأحاديث بمخالفتها لجميع الأحاديث، مخالفة الأحاديث لموازين العقل، عدم الانسجام والتّوافق مع الأحداث التأريخيّة، عدم موافقة بعض الروايات للأسس العقائديّة والكلاميّة، وجود الخلل والاضطراب في وحدة موضوع الرواية، مخالفة الأحاديث للأسلوب العربي وقواعد اللغة العربية، تشابه الرواية وأساطير بعض الأقوام.

وكتاب «الموضوعات في الآثار والأخبار»، كما أنّ له نقاط قوة كذلك له نقاط ضعف. ومن نقاط قوّته أنّه عمل على تعرية جذور الوضع في كثير من الموارد، وإجراؤه لعملية النقد وفق معايير متعدّدة. أما من نقاط ضعفه:
الخلط بين نقد المتن ونقد السند أحياناً، بحيث أن المصنّف يأتي بالروايات فيقسمها إلى قسمين؛ واحد يحمل روايات الفضائل والمناقب؛ والثاني يختصّ بروايات المثالب والرذائل. لكنّه يأخذ الروايات مورد النظر فيعلّق عليها في ختامها بأنّها مورد إشكال من حيث الصدور، أو إشكال سندي، أو إشكال متني من حيثيات متنوّعة.
وكما أنه في كلّ فصل خاصّ بالفضائل أو المثالب، وبعد أنْ ينتهي من كتب مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، يتعرّض لنماذج من كتب مدرسة الصحابة، من غير أنْ يتعمّق في البحث فيها أو ينقدها على نحو مفصّل ودقيق، وإنمّا يعرضها بغرض إظهار أنّ آفة الكذب والوضع هي أكبر وأضخم في كتب الحديث مدرسة الصحابة منها في الكتب مدرسة أهل البيت (عليهم السلام).
ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ عمل الحسني قد غاب عنه إرجاع الروايات إلى مصادرها ومنابعها.
ومن الأمور التي تؤخَذ على الحسني بالنسبة إلى كتاب الموضوعات عدم توسُّعه في الرجوع إلى أمّهات الكتب والمجاميع الحديثية، بحيث إن الرجوع إلى المصادر يعطي نظرة أوّلية حول ما إذا ذكرت الرواية في الكتب المعتبرة والمشهورة، التي تعتمد معايير وقواعد حديثية ورجالية رئيسة وأصيلة في قبول أو ردّ الروايات، أو في غيرها ممّا لم يعرف عنه الأخذ بمعايير الرجال.
لكنّ المؤلِّف لم يرجع إلى المصادر والمراجع الأصيلة، إلاّ في بعض الروايات، بل كثيراً ما كان يكتفي في ردّه للرواية بلحاظ أنها ذكرت في كتبٍ رواياتُها في الجملة ضعيفة أو موضوعة. ومن الأمثلة على منهج المؤلِّف في هذا الصدد: ويكفي في هذه الرواية أنّها من مرويّات نزهة الأبصار[49].

المبحث الثاني: آراء عمر فلاتة في ظاهرة الوضع في الحديث في كتابه «الوضع في الحديث»

يعد كتاب «الوضع في الحديث» لعمر بن حسن بن عثمان محمد فَلَّاتَة (1364–1445هـ) الموافق (1945–2024م)[50]، أحد أبرز المؤلفات في علم الحديث، حيث يتناول موضوع الأحاديث الموضوعة بشكل شامل.
والكتاب يقسم إلى ثلاثة مجلدات، ويضم أربعة أبواب رئيسية:
الباب الأول: في التعريف بالوضع وأحكامه.
الباب الثاني: في معرفة الموضوعات.
الباب الثالث: في معرفة الوضاعين.
الباب الرابع: جهود العلماء في مقاومة الوضع.

المطلب الأول: مفهوم الوضع في الحديث عند فلاتة و تاريخ ظهوره

يذكر عمر فلاتة في مقدمته أن دافعه لتأليف الكتاب كان اتباع نهج العلماء السلف في تمييز الأحاديث الصحيحة عن الموضوعة[51]. وهو اعتمد على التتبع والاستقراء،حيث قام بمراجعة عدد كبير من الكتب والمصادر التي تتعلق بهذا الموضوع بقصد الوقوف على أقوال السابقين والتقاطها. فقد كانت الخطوة الأولى هي

محاولة لجمع كل من رمي بالكذب من الرواة والنقلة، وتدوين كل ما قيل فيهم مما له تعلق بالموضوع، والقصد من ذلك هو معرفة مراد المحدثين والوقوف على قصدهم وهو قد اعتمد في ذلك على كتابي (ميزان الاعتدال للذهبي)، و(لسان الميزان) لابن حجر، حيث استخرج منهما كل ما وصف بالكذب ورمي بالوضع[52].

والحديث الموضوع، عرفه عمر فلاتة بأنّه: هو الحديث المكذوب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو كل ما أسند إليه (صلى الله عليه وآله وسلم) ممّا لم يقله أو يفعله أو يقره، سواء أكان عمداً أم خطأً[53]. كما نلاحظ؛ عمر فلاتة لم يفرق بين الكذب المتعمد وغير المتعمد، ودخل في التعريف كليهما.

يرى عمر فلاتة أن إنكار وقوع الوضع في الحديث منافٍ للواقع، حيث أن هناك أدلة واضحة تثبت أن بعض الأحاديث لا يمكن أن تصدر عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). وقد دافع العلماء عن هذه الحقيقة، مشيرين إلى أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نفسه حذّر من الكذب عليه[54].

ويحاول فلاتة من خلال نقد آراء الذين يعتقدون أنّ الوضع في الحديث بدأ قبل نهاية النصف الأول من القرن الأول الهجري، بل حدث زمن النبوة، وإبداء بعض الوثائق، إثبات أنّ بداية الوضع في الحديث، والكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ترجع إلى الثلث الأخير من القرن الأول الهجري أي حوالي عام (67 هجرية)[55]. بعد انتهاك حرمة أصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه الراشدين، وذلك بعيبهم وإظهار ذلك في الناس، كما عيب على عثمان بعض أفعاله، وعلى علي (عليه السلام) مسألة التحكيم. ومنها تفرق المسلمين الذي كان من نتائج الفتنة، ويشير كذلك إلى دور ابن سبأ في بث النظريات الفاسدة والأفكار الغريبة[56].

المطلب الثاني: أسباب الوضع في الحديث عند فلاتة

وأسباب الوضع في الحديث في رأيه: الزندقة والالحاد في الدين، ونصرة المذاهب والأهواء، والرغبة في الدعوة إلى الخير بالترغيب والترهيب مع الجهل، والأغراض الدنيوية[57].

يشير فلاتة إلى الدور الذي لعبه القصّاص في الوضع في الحديث النبوي ، فقد كان كبيراً، والقصّص التي تنقل عنهم، تشعر بذلك حتى أدى ذلك إلى اتهام غالب القصاص، حيث جمع المال غايتهم، والكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أداتهم ووسيلتهم، ولقد رويت عنهم أخبار تحاكي الخيال وحوادث تشبه الخرافات والأساطير[58].

وتجدر الإشارة إلى أن عمر فلاتة رجح أن الخوارج[59]. ليس لهم دور في الوضع في الحديث للأسباب التالية:

- عدم وجود أحاديث موضوعة مرتبطة بالخوارج في كتب الحديث المختصة.
- اعتمادهم على ظاهر القرآن دون الاحتجاج بالسنة النبوية.
- إنّ من أصول الخوارج أنّ مرتكب الكبيرة من الذنب كافر، والكذب عندهم من الكبائر.
- غلظتهم وشدتهم في العقيدة، واعتمادهم على السيف والقوة لنشر أفكارهم، دون الحاجة إلى الجدل أو اختلاق الأحاديث. وغير ذلك[60].

ووجه عمر فلاتة ضمن مباحثه عدداً من الاتهامات والانتقادات لأحد التيارات الإسلامية، متأثراً بأراء التقليدية ذات المنحى السلفي، وخاصة ابن تيمية. وهو يعتبر أن الإمامية مذهب مبتدعة ومتأثرة من ابن سباء اليهودي. فقد قضى الأستاذ فلاتة بوضع روايات فضائل آل البيت (عليهم السلام) وافضلية الإمام ووصاية الإمام. واعتبر الإمامية من أكثر الفرق الإسلامية كذباً، ولها أحاديث كثيرة موضوعة في فضائل أهل البيت (عليهم السلام) ومثالب الخلفاء، بينما عدد الروايات مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) الموضوعة في مجال الفضائل أقل عدداً من روايات المذهب الأخر، ويمكن العثور على أحاديث كثيرة في مثالب الخلفاء في مصادره الصحيحة التي رواها الرواة عن مدرسة أهل البيت (عليهم السلام). ويرى عمر فلاتة أنّ هذا المذهب هم أول من بدأوا الوضع في الحديث، وأنّ أول باب طرقه الوضّاعون في الحديث هو فضائل الأشخاص. والمؤثرات التي حفزت المدرسة الإمامية لتزييف الحديث والوضع فيه في رأي فلاتة:

المؤثرات الخارجية: مثل دخول أعداء الإسلام إلى صفوف المدرسة الإمامية ونشاط بعض الفاسقين لنشر أفكارهم.

المؤثرات الداخلية: مثل الاعتقاد بأفضلية الإمام علي (عليه السلام)، مما أدى إلى وضع الأحاديث الداعمة لهذه العقيدة[61].

قد انكر عمر فلاتة فضائل أهل البيت (عليهم السلام)، وقد اعتبر جميع الأحاديث الدالة على أنّ الإمام علي (عليه السلام) خليفة للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كاذبة[62]. ومن الواضح وفق هذا المعيار، حديث الوصاية، وحديث يوم الدار، وحديث الغدير وعشرات الأحاديث الأخرى سيكون كاذباً. وقد أنكر صدق الإمام علي (عليه السلام) وسبقته في الإسلام أيضاً[63].

وأما قول عمر فلاتة في أثر مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) في وضع الحديث: « فقد أطبق العلماء على أنّ لمدرسة أهل البيت (عليهم السلام) أثراً بارزاً في الكذب ووضع الحديث ولم يخالف في ذلك أحد، بل أن نفراً من أتباع مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) أنفسهم يقرون بأنّ بعض من انتسب إليهم كان يفتري ويتقول على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وآل بيته (عليهم السلام) ، والاعتراف كما يقال: سيد الأدلة، يقول ابن أبي الحديد: إنّ أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم حمّلهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية ما صنعت مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)؛ وضعت لصاحبها في مقابلة هذه الأحاديث»[64]. وفي التالي، استدل عمر فلاتة على كلام الشافعي، وأبي يوسف ويزيد بن هارون ومالك وشريك والذهبي[65]. ويقول في النهاية: «كل هذا وغيره يبين لنا دور مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) وأثرهم في الوضع في الحديث وأجدني غير غال إذا قلت: إنّ مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) كان لها نصيب وافر في ذلك، وكتب الموضوعات أكبر شاهد على هذا القول»[66].

وينبغي القول في نقد كلام فلاتة:

أولاً: إنّ الأشخاص الذين ادّعى الإجماع على كلامهم لم يستعمل أحداً منهم لفظ الإمامية، واستعملوا الفاظ كالرافضة والقدرية والخطابية؛ بينما عمر فلاتة نفسه قدمّ الطوائف الإمامية قبل هذا، وفرق بين الإمامية والمنتسبين لهم كالغلاة والزيدية والكيسانية وغيرها[67].

ثانياً: لم يكن كلام العلماء المذكورين لتحذير من الوضع في الحديث والافتراء على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ بل من باب جواز الشهادة وقبولها في المحكمة. لأنّهم اعتبروا مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) غير موثوقين فلم تقبل شهادتهم في المحاكم!

ثالثاً: إن نسبة ابن أبي الحديد إلى مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)[68]. خطأ كبير الذي وقع فيها فلاتة؛ لأنّ ما يرتبط بمذهب ابن أبي الحديد، يتّضح من خلال الرجوع إلى بعض كتب التراجم والتاريخ، بعض المؤرخين نسبوه إلى الاعتزال دون أي تردد أو شك أو طعن في هذه النسبة. ومن أبرز الشواهد على انتسابه إلى مذهب المعتزلة، ما ذكره بنفسه عند الحديث عن آراء المعتزلة في الإمامة، والتفضيل، والبُغاة، والخوارج، حيث قال: « القولُ فيما يذهب إليه أصحابنا المعتزلة في الإمامة»[69].

بالإضافة أنّه أكد في شرحه لنهج البلاغة على عملية إحداث الحديث عن طريق بني أمية، ونقل الرسائل التي كتبها معاوية إلى عماله في جميع الآفاق ألاّ يجيزوا لأحدٍ من اتباع علي وأهل بيته (عليهم السلام) شهادة وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من اتباع عثمان ومحبيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقربوهم وأكرموهم واكتبوا لي بكل ما يروي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته[70].

ثم يبحث عمر فلاتة عن دور بعض الاتجاهات الإسلامية في وضع الحديث. إذ يرى أن بعض الجهلة والفسقة من اتباع هذه الاتجاهات وضعوا أحاديث مكذوبة لمواجهة الأحاديث المنتقدة للخلفاء الواردة في مصادر التيار المقابل. فتقوّلوا على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ما لم يقل، ووضعوا أحاديث أفردت في فضائل أبي بكر، وأخرى في فضائل عمر، وثالثة في فضلهما معاً، ورابعة في فضلهما مع عثمان[71].

وكما ذكرنا سابقاً، وجّه عمر فلاتة ضمن مباحثه تُهماً وافتراءات كثيرة تجاه المذهب الإمامي. وقد بنى آراءه على معايير حديثية وكلامية مثل:

1. عدالة الصحابة: هي نظرية تُتبنّى في بعض المدارس الإسلامية، ترتكّز على عدالة جميع صحابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وكونهم من أهل الجنة، وبناءً على ذلك لا يُجيز أصحاب هذا الرأي توجيه النقد أو الاعتراض عليهم، وقبول جميع رواياتهم بدون الخضوع للجرح والتعديل. والصحابي هو من لقي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مؤمناً ومات على الاسلام[72]. وعمر فلاتة كغيره من المؤلفين المنتمين إلى التيار الإسلامي التقليدي، اعتبر جميع الصحابة كلهم عدولاً، وأغلق بذلك باب النقد والانتقاد والاعتراض عليهم[73]. يذهب علماء مدرس أهل البيت (عليهم السلام) وجماعة من علماء مدرسة الصحابة أنَّهم كغيرهم من المسلمين، ويرفضون نظرية عدالة الصحابة[74].

2. صحة الصحيحين وكثرة الثقة في صحيح البخاري ومسلم وإهمال الكتب الأخرى: يُعد البخاري أحد كبار الحفاظ الفقهاء، ومن أبرز علماء الحديث وعلوم الرجال والجرح والتعديل والعلل في المدرسة الحديثية التقليدية، له مصنّفات كثيرة أبرزها، صحيح البخاري، الذي يُعدّ أوثق كتب الحديث المعتمدة، وقد اجمعت عليه غالبية علماء هذه المدرسة بوصفه أصحّ الكتب بعد القرآن الكريم. دافع عمر فلاتة عن هذا الرأي وحكم بصحة جميع رواياته[75].

3. اهتمام الخلفاء والصحابة بالحديث: ويرى عمر فلاتة أنّ الصحابة وخاصة الخلفاء قد بذلوا كثيراً من الجهد فيما يتعلق بمسألة الحديث وخطوا خطوات مهمة في هذا الطريق[76]. وكما نلاحظ، إثبات هذا الجهد الكبير من الصحابة والخلفاء، مع عدالتهم، يمهد الطريق تماماً لعمر فلاتة لتأجيل ابتداء الحديث إلى فترة ما بعد الصحابة.

4. بدعة المذهب الإمامي: يرى عمر فلاتة أن معظم الروايات المتعلقة بولاية الإمام علي (عليه السلام)، وإمامته، وفضائله، هي روايات مكذوبة، ويصفها بأنها من صنع ((الروافض)) وغلاتهم. كما يستخدم مصطلح «أهل البدع» للإشارة إلى اتباع المذهب الإمامي[77]، وأهم أدلته في ذلك: يرى أن ظهور المذهب الإمامي كان بعد حادثة التحكيم والفتن، وليس في زمن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)[78].

ويبحث عمر فلاتة عن الموضوعات من حيث أسانيدها ومتونها، وكيفية معرفتها في قسمين رئيسين:

– في كيفية معرفة الوضع في السند: هو مدرك لأهمية الإسناد ويذكر تمكن علماء الحديث وأئمة النقد من كشف حبائل الكذّابين وإظهار زيفهم في المسالك التي طرقوها في الوضع بالنسبة للسند، فقد كشفوا عن صور لهذا الوضع من النوع هي: سرقة الإسناد، قلب الإسناد، تركيب الإسناد، ووجود الكذاب في سند الحديث[79].

– في كيفية معرفة الوضع في المتن: إنّه كما يذكر فلاتة ينشأ من أحد طريقين هما:

الأول: أن ينشىء الواضع من قبله كلاماً يعزوه إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

الثاني: أن يأخذ الواضع كلاماً غير كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فينسب إليه[80].

وكما يذكر عمر فلاتة، وضع علماء الحديث وأئمة النقد ضوابط إجمالية وتفصيلية يمكن بمعرفتها الحكم على متن الحديث صحةً وبطلاناً[81]. ومن صور الوضع في المتن: إضافة لفظة أو جملة إلى الحديث، وأخذ مجموعة من الأحاديث وجعل الحديث الواحد، وقلب متن الحديث[82].

تجدر الإشارة إلى ان عدداً من المعايير السنّدية والنصيّة المقدمة من جانب فلاتة لتمييز الأحاديث الموضوعة تفتقر إلى الدقة اللازمة؛ واستناداً إلى هذه الأسس فقد قضى الاستاذ فلاتة بوضع روايات فضائل آل البيت (عليهم السلام) وافضلية الإمام ووصاية الإمام.

ويبحث فلاتة عن معرفة الوضّاعين في ثلاثة فصول:

أولاً: في الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع[83].

ثانياً: في الرّواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع[84].

ثالثاً: في الرّواة الذين رموا بالكذب، ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة[85].

وتجدر الإشارة إلى ان عمر فلاتة، في هذا الباب، كثيراً ما يتّهم المذهب الإمامي بالوضع في الحديث، ويحاول من خلال ذلك إثبات أنّ ظاهرة الوضع تعود في أصلها إلى اتباع هذا المذهب. ومن بين الأشخاص الذين اتهمهم بالوضع في الحديث: محمد بن سائبٍ الكلبي (ت 146هـ) واعتبره من الرواة المقترنين بالوضع[86]؛ غير أن الكلبي لم يكن كاذباً، ولا شيعياً متطرفاً كما صُوّر. فالأقوال التي تتهمه بالكذب غالباً ما تنبع من التعصب الديني، كما يقول صاحب مجمع البيان: «هو علامة وقته»[87]، ويقول الزركلي: «نسابة، راوية، عالم بالتفسير والأخبار وأيام العرب»[88]،

المبحث الثالث: أوجه الاشتراك والافتراق بين هذين الكتابين في ظاهرة الوضع في الحديث

وقد ناقشنا آنفاً هذين الكتابين على نحو موجز ودقيق حتى هذه المرحلة، والآن سنقارن بينهما من حيث المنهج والمضمون وموقف المؤلفين من ظاهرة وضع الحديث.

المطلب الأول: وجه الاشتراك في الوضع عند الحسني وفلاتة

وكما ذكرنا، هذان الكتابان من أهم الكتب القيمة في مجال الأحاديث الموضوعة في العصر الحديث. ومن أوجه الاشتراك بينهما في ظاهرة الوضع في الحديث:

الموضوع المشترك: الحسني وفلاتة كلاهما يحتويان تقريباً على جميع المباحث المتعلقة بالوضع في الحديث. ويتحدثان عن الوضع في الحديث النبوي مع التركيز على تاريخه وأسبابه، وأهمية الإسناد وكيفية معرفة أحاديث الموضوعة، إضافة إلى عرض جهود الحفاظ على صحة الروايات النبوية.

دراسة الأحاديث الموضوعة على الجانبين: كلاهما قام بدراسة الأحاديث الموضوعة، سواء تلك التابعة لأحد التيارات الإسلامية أو الأخرى، وقدم كل طرف الأحاديث الموضوعة لديه. ووجّه كل منهما انتقاداته الى الطرف المقابل حول دورهم في اختلاق بعض الروايات.

دراسة الأحاديث من ناحية السند والمتن: كلاهما درسوا الأحاديث من ناحية السند والمتن معاً، وتعرضوا لبعضها من الناحية السندية، ولبعضها من الناحية النصيّة ودرسوا بعضها من الجانبين.

احتساب الحديث موضوعا فقط لوجود راوٍ خاص في السند: كلاهما يحتسبا الحديث موضوعاً فقط لوجود راوٍ خاص في السند.

القصّاص ودورهم في الوضع في الحديث: يتفق الباحثان على أن القصّاص كان لهم دور كبير في انتشار الأحاديث المكذوبة[89].

أسلوب سلس وسهل الفهم: يتميز كلا الكتابين بأسلوب سلس وسهل الفهم، حيث يستخدم كلا المؤلفين لغة بسيطة وواضحة لجعل الموضوعات المعقدة أكثر فهماً.

الضعف في دراسة المتن بصورة دقيقة: منها الإصرار على أن يكون المتن موافقاً للعقل والعلوم التجريبية.

المطلب الثاني: وجه الاختلاف في الوضع عند الحسني وفلاتة

ويرى الباحث وجود اختلافات بين الكتابين من حيث المنهج والمضمون وموقف المؤلفين من ظاهرة الوضع في الحديث، وهي اختلافات تعود الى تباين الرؤى بين التيارات الحديثية المختلفة في هذا الموضوع. وفيما يلي سنتناول الفروقات بين هذين الكتابين:

الإختلاف في الغرض من تأليف هذين الكتابين: أنّ الشيخ عمر فلاتة انتقد الجانب الإمامي أكثر من الجانب التقليدي، ويذكر ثلاثة أهداف من تأليف كتابه، وهي:

1- إبراز هذا الموضوع في صورة متكاملة...

2- الوصول إلى الحقائق الثابتة.

3- ودراسة النظريات المرتبطة بالحديث الموضوع[90].

وأما السيد هاشم معروف الحسني درس الروايات الموضوعة في جانبه المذهبي بصورة أكبر. ويشير أيضاً إلى دافعه في كتابة «الموضوعات»:

الأول: الردّ على شبهة مسئولية الإمامية في التعدي على سنّة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والكذب فيها وايضاح مسألة أنّ لدى الإمامية أحاديث صحيحة وغير صحيحة أيضاً.

الثاني: تنزيه الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، ومما ينسب إليهم بظلم وافتراء[91].

فالكتاب «الموضوعات في الآثار والأخبار» بلحاظ الهدف منه، الذي كان يتجلّى في ردّ اتّهامات مدرسة الصحابة الموجّهة إلى المذهب الإمامي، خطوةٌ في النقد، ولكنْ من خارج الإطار المذهبي (المذهب الإمامي). فالفضاء الذي انبنى عليه موضوع الكتاب كان حاسماً في جعل المعايير وقواعد النقد ليست بالدقّة المفروضة في مثل هذه المواضيع. وبناءً عليه فإنّ الكتاب قد كتب في فضاء خاصّ، كان المخاطب الأصيل فيه هو اصحاب الحديث؛ محاولة منه لتكذيب تلك الصورة التي حاول اصحاب الحديث عبر أزمان متفرّقة إلباسها بعقائد مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) بشكلٍ عامّ.

الإختلاف في بداية الوضع في الحديث: إنّ مسألة بداية وضع الحديث هي من المسائل المهمة في تاريخ الحديث، وقد أبدى الباحثون من المذاهب الإسلامية آراء مختلفة بشأنها، بل قد تكون متناقضة أحياناً. وأحد هذه الآراء هو رأي الكاتب المعاصر الدكتور عمر فلاته، حيث حاول عن طريق نقد آراء الآخرين وإبداء بعض الوثائق إثبات؛ أنّ بداية الوضع في الحديث والكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ترجع إلى الثلث الأخير من القرن الأول الهجري[92]. ومنها رأي السيد الحسني الذي يعتقد أنّه قد ظهرت بوادره في عصر مبكر من تاريخ الإسلام، وقبل ظهور الأحزاب والفرق السياسية والمذهبية في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)[93].

وكما ذكرنا سابقاً فإن من أبرز أخطاء عمر فلاتة أنّه يساوي بين بداية نشوء المذهب الإمامي، وبين عصر ظهور الفكر الإمامي ونموّه وتوسّعه. ويجب أن نُدرك أنّ نشأة المذهب الإمامي تعود ألى زمن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، إذ إنّ ظهور الدعوة الإسلامية وتقدّمها وانتشارها خلال ثلاث وعشرين سنة من البعثة النبوية، أدّى إلى بروز مثل هذه الطائفة بين أصحابه (صلى الله عليه وآله وسلم)[94].

ولعل خلاصة الأمر ومرد هذا الاختلاف في تحديد بدأ الوضع في الحديث يعود إلى الخلط بين بدأ الوضع وظهوره وتفشيه. أن الوضع بدأ مع حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) غير أنه لم يغدو ظاهرة متفشية إلا إبان الفتنة أيام عثمان. وأما ظهور الوضع بشكل أكثر وضوحًا فكان حوالي سنة أربعين للهجرة، وكان من نتيجة ذلك أن اختلف المسلمون وانقسموا إلى شيع وملل، ومن ثم أصبح ظاهرة بارزة في أواخر القرن الأول الهجري.

أثر المذهب الإمامي في الوضع في الحديث من وجهة نظر فلاتة والحسني: وكما ذكرنا من قبل، وجه عمر فلاتة تهم وافتراءات كثيرة اتجاه المذهب الإمامي، ويعتبر هذا المذهب مبتدعة ومتأثرة من ابن سباء اليهودي ومن أكثر الفرق الإسلامية كذباً، ولها أحاديث كثيرة موضوعة في فضائل أهل البيت (عليهم السلام) ومثالب الخلفاء، ويرى أنّ هذا المذهب هو أول من بدأوا الوضع في الحديث، وأنّ أول باب طرقه الوضّاعون في الحديث هو

فضائل الأشخاص. ويوّضح المؤثرات التي حفّزت لهذا المذهب لتزييف الحديث والوضع فيه، ممّا سوّغ لبعض من انتسب إليهم أن يضع في ذلك أحاديث ينسبها إلى أئمة المعصومين (عليهم السلام)، ويسلسل إسناده بأئمتهم[95].

ويعتقد أيضاً كثير من المحدثين من اصحاب الحديث كعمر فلاتة أنّ المذهب الإمامي فإنهم كذابون وضّاعون، لاتقبل لهم رواية ولا يجوز التعويل على أحاديثهم. وأما العالم السيد الحسني، يختلف رأيه مع هذه الصورة النمطية التي رسمها هؤلاء العلماء من اصحاب الصحابة؛ إذ يرفض هذه المزعمة بشدّة، فكان المخاطب في هذا الكتاب اصحاب الصحابة بالدرجة الأولى. كما أنّه رشقهم بالغلوّ؛ وذلك لأنهم يدَّعون الصحّة لمجامعهم الحديثية، وينزِّهون رواتهم عن الوضع والكذب (على الأقلّ في ما يخصّ رواة الصحاح)، بينما يؤكّدِ الواقع أنّ المذهب الإمامي لم ينزِّهوا مجامعهم الحديثية، وخصوصاً الكتب الأربعة، وتحدَّثوا كثيراً عن وجود أحاديث ضعيفة وموضوعة، ووجود رواة سقطت عدالتهم أو انعدمت من الأصل.[96]

الاختلاف في دور الخوارج في الوضع في الحديث: الخوارج هم من أبرز الفرق السياسيَّة والعقديَّة التي أنتجتها أحداث الفتنة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، تلك الأحداث التي ألجأت الفرق لتستثمر نصوص الحديث النبويّ لخدمة ما تذهب إليه، فانتشرت ظاهرة الوضع على لسان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). واختلفت نظرة الباحثين في دور الخوارج في وضع الحديث إلى فريقين:

يرى فريق كالحسني أن الخوارج كغيرهم من الفرق الإسلامية كان لبعض جهلتهم والمتعصبين منهم دور في الوضع في الحديث على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) انتصارًا أو تعصبا للآراء التي ينتحلونها. وقد استدل هذا الفريق بأدلة منها: ما رواه ابن الجوزي عن ابن لهيعة أنه قال: «سمعت شيخاً مِنَ الخوارج تاب ورجع وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم، فإنا كنّا إذا هوينا أمرًا صيرناه حديثا»[97].

وقال ابن عبد البر: «أمر الله بطاعة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) واتباعه أمرا مطلقا مجملا لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل: إذا وافق كتاب الله ((عز وجل))، كما قال بعض أهل الزيغ. قال عبد الرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث؛ يعني ما رووا عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): «ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ((عز وجل))، فإن وافق كتاب الله ((عز وجل)) فأنا قلته. إن خالف كتاب الله فلم أقله. وإنما أنا موافق كتاب الله وبه هداني الله» وهذه الألفاظ لا تصح عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه»[98].

ويشير أبو زهو إلى ان مع أن الخوارج يحكمون بكفر الكاذب فقد وجد من بعضهم الوضع في الحديث والكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لتأييد مذاهبهم الباطلة[99]. إلا أن وضع الخوارج للحديث لم يكن بالكثرة التي جاءت عن المذهب الإمامي وأتباع الفرق الأخرى[100].

وأما الفريق الثاني يرى أن الخوارج لم يكن لهم دور في وضع الحديث، ولم يقم دليل يثبت به أنهم وضعوا حديثا. وفي هذا يذكر عمر فلاتة، والذي يظهر لي أن الخوارج لم يكن لهم أثر في وضع الحديث[101]. فهو من الذين برؤوا الخوارج من تهمة الوضع في الحديث النبوي لأسباب تم ذكرها.

ويقول الذهبي أيضاً: «ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم»[102]. ويقول أيضاً: «ومَنْ تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في المذهب الإمامي أكثر من جميع الطوائف، والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتى قيل: إن حديثهم من أصح الحديث»[103]. ويقول أيضاً: «ليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج»[104].

فخلاصة القول: لايمكن استبعاد تورط الخوارج في جعل الأحاديث، حيث أن كل فرقة سياسية أو عقدية تحتاج إلى الاستناد إلى الأحاديث النبوية لتبرير موقفها. كما أن بعض آرائهم التي خالفت إجماع المسلمين قد تدفعهم إلى اختلاق الأحاديث. حتى إذا افترضنا براءة الخوارج كفرقة من جعل الحديث، فهذا لا يعني براءة جميع أفرادهم، إذ قد يكون بعضهم ارتكب ذلك بشكل استثنائي. أيضا عند تحليل الشواهد وآراء القدماء والمعاصرين، لاتوجد أدلة قاطعة تنفي أو تؤكد تورط الخوارج كفرقة في الوضع، لكن من المحتمل أنهم على نحو عام لم يلجؤوا إليه، بينما قد يكون بعض الأفراد منهم وقعوا فيه.

نظرية عدالة الصحابة: وكما ذُكر سابقاً، وجّه فلاتة الاتهامات وافتراءات تجاه المذهب الإمامي في الإسلام. وبنى آراءه على جملة من المعايير الحديثية والكلامية، من بينها نظرية عدالة الصحابة. تقوم هذه النظرية، المتبناة في بعض المدارس الحديثية التقليدية، على اعتبار جميع صحابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عدولاً ومن أهل الجنة، وعلى هذا الاساس لا يجوز النقد والاعتراض عليهم، وقبول جميع رواياتهم بدون الخضوع للجرح والتعديل. واستدل القائلون بعدالة الصحابة بمجموعة من الآيات القرآنية والروايات الواردة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منها: قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ ...﴾[105] سئل عن محمد بن كعب القرضي عَن أصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال: إن الله ((عز وجل)) قد غفر لجميع أصحابه (صلى الله عليه وآله وسلم) وأوجب لهم الجنة في كتابه محسنهم ومسيئهم. وسئل عنه: وفي أي موضع أوجب الله لهم الجنة في كتابهم. قال: ألا تقرأ ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَولونَ﴾ الآية[106].

وقوله تعالى أيضاً: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[107] وقال: هم أصحابُ الرسول خاصة[108].

وفي آيات كثيرة يطول ذكرها، وأحاديث شهيرة يكثر تعدادها. وقال ابن الصلاح: «إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة. ومن لابس الفتن منهم: فكذلك؛ بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع، إحسانا للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهّد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة»[109].

فهذه النظرية تعني أن كل من عاصر النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أو ولد في عصره، لا يجوز عليه الكذب والتزوير، ولا يجوز تجريحه، ولو قتل آلافاً، وفعل المنكرات. بناءً على ذلك، فجميع الطبقة الأولى من الأمويين، كأبي سفيان وأولاده، وجميع الراوين وغيرهم من العدول ومروياتهم من نوع الصحاح!

وكما ذكرنا أنّ فلاتة اعتبر الصحابة كلهم عدول، وقد أغلق باب النقد والانتقاد عليهم، كما يقول في هذا الصدد:« إذ من المسلم به أنّ من حظي بشرف الصحبة، فقد جاوز القنطرة، ولا يحق لمن جاء بعدهم أن ينال منهم بل يجب عليه أن يقف حيث وقفه الله تعالى إذ يقول ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ

سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[110]. فحبهم إيمان وبغضهم نفاق وغل، وكل من عرض لهم بسوء فقد جانف الحق وكشف عن سريرته إذا النيل منهم وسيلة للنيل من الإسلام لأنهم حملته وأمناؤه، ولقد أحسن أئمة الحديث أيما إحسان عندما أقفلوا هذا الباب في وجه كل مغرض تسول له نفسه للوصول إلى غايات خبيثة وأهداف سيئة»[111].

أما يذهب علماء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) وجماعة من علماء اصحاب الحديث أنَّ الصحابة كغيرهم من المسلمين، ويرفضون هذه النظرية. ويعتقدون لا يمكن لأحد أن يحكم بثبوت العدالة بمجرد الصحبة[112]؛ لأنَّه لم يصل جميع أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى مستوى من التقوى بحيث نصفهم بالعدالة. ويذهب أنَّ ظاهر الآيات التي ذكرت، لايدل على عدالة جميع الصحابة، بل تشمل الذين كانوا حاضرين في بيعة الرضوان وثبتوا على عهدهم. وهم يعتقد إنَّ ما فعله بعض الصاحبة ينقض نظرية عدالتهم، حيث ذكر أن هناك مجموعة من الصحابة قد ارتدوا عن الإسلام، كما يوجد في المصادر التاريخية مجموعة من الشواهد تدل على عدم عدالة بعض الصحابة، فمنهم من شرب الخمر، وسب علياً (عليه السلام)، وخروج على الإمام العادل، وقتل المسلمين. كما أنَّ قتل الصحابة على يد بعضهم بعضاً في حرب الجمل التي تقابل فيها مجموعتين من الصحابة لاينسجم مع نظرية عدالة جميع الصحابة.

فكما ذكرنا، يرفض الحسني هذه النظرية[113] ويعتقد منع تدوين الحديث بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وبعض العوامل الأخرى كالنقل الشفاهي للأحاديث وغيرها، أدّى إلى اقتراح هذه النظرية[114].

الاختلاف في المصادر: ورغم أن الكتابين يستند إلى أسس علمية قوية، ويستخدم المؤلفان مصادر موثوقة لدعم نظرياتهما، فعلى سبيل المثال، اكتفى هاشم معروف الحسني في كتابه بما يخص المصادر الرجالية بكتابي «منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال»، و «اتقان المقال في أحوال الرجال»، وأحيانًا وبصورة محدودة كان يشير إلى «رجال الكشي» و«رجال النجاشي»، ومن جانب آخر كان يستند فلاتة إلى كتاب الموضوعات لإبن الجوزيّ.

النتائج

بعد هذه الدراسة (دراسة مقارنة بين «الموضوعات في الآثار والاخبار» للسيد هاشم معروف الحسني و«الوضع في الحديث» لعمر فلاتة) توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1- من أوجه الاشتراك بين الكتابين في ظاهرة الوضع في الحديث: الموضوع المشترك، دراسة الأحاديث الموضوعة ضمن مختلف الاتجاهات الحديثية، دراسة الأحاديث من ناحية السند والمتن، التسامح في عدد من الروايات، احتساب الحديث موضوعا فقط لوجود راوٍ خاص في السند، الاتفاق حول الدور الكبير للقصّاصين في اختلاق الأحاديث المكذوبة، أسلوب سلس وسهل الفهم، والضعف في دراسة المتن بصورة دقيقة.

2- من أهم الافتراقات بين هذين الكتابين:

ركّز الشيخ عمر فلاتة في نقده على تراث أحد الاتجاهات العقدية أكثر من غيره، وكان هدفه إبراز الظاهرة بشكل متكامل والوصول إلى الحقائق، في حين اتجه هاشم معروف الحسني إلى الدفاع عن مذهبه وتنزيه رموزه الدينيين، ما جعل كتابه يُصنَّف في إطار الردّ على الاتهامات الواردة من اتجاهات أخر.

يرى عمر فلاتة أن الوضع في الحديث بدأ في الثلث الأخير من القرن الأول الهجري، بينما يعتقد الحسني أن بوادره ظهرت مبكرًا في عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وقبل نشوء الأحزاب والمذاهب.

يرى عمر فلاتة أن إحدى المدارس العقدية كانت أول من بدأ الوضع في الحديث وخصّص دراسته على علم الإمام، أرجحية الإمام، وفضله، وعدله، بينما الحسني يرفض هذه المزعمة بشدّة، محمّلاً الأمويين مسؤولية ذلك، ومصرّحاً بأنّ القصّاصين لعبوا دوراً كبيراً في ذلك، دون تمييز بين مختلف الاتجاهات الإسلامية.

يرى الحسني أن بعض جهلاء الخوارج وضعوا أحاديث لنصرة آرائهم، بينما يرى عمر فلاتة، أنهم لم يكن لهم أي تأثير في وضع الحديث ولم يثبت عليهم ذلك بدليل واضح.

يرى فلاتة أن جميع الصحابة عدول ويغلق باب النقد عليهم، بينما يرفض الحسني هذه النظرية، ويعتقد أن منع تدوين الحديث والنقل الشفاهي أدّى إلى ظهور مفهوم عدالة الصحابة.

رغم أن الكتابين يستند إلى أسس علمية قوية، ويستخدم المؤلفان مصادر موثوقة لدعم نظرياتهما، لكن هناك اختلاف في اختيار المصادر.

الهوامش:

(1) انظر: ابن منظور: لسان العرب، 2/ 133؛ الكفوي: الكليات، 370؛ العسكري: معجم الفروق اللغوية، 211؛ ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، 2/ 36.

(2) انظر: الفيومي: المصباح المنير، 2/ 662.

(3) انظر: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، 771؛ الفراهيدي: العين، 3/ 18؛ و أما قال الراغب الأصفهاني: «الوَضْعُ أعمّ من الحطّ، ومنه: المَوْضِعُ. قال تعالى: يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ (النساء: 4)»؛ (الراغب الأصفهاني: المفردات، 874).

(4) انظر: الفيروز آبادي: القاموس المحيط، 771.

(5) انظر: الفيومي: المصباح المنير، 2/ 662.

(6) انظر: الزبيدي: تاج العروس، 22/ 340.

(7) انظر: السخاوي: فتح المغيث، 1/ 310؛ ابن عراق: تنزيه الشريعة، 1/ 5.

(8) انظر على سبيل المثال: النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 1/ 56؛ السيوطي: تدريب الراوي، 1/ 323؛ المطعني: الشبهات الثلاثون، 169؛ فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 107.

(9) المامقاني: مقباس الهداية، 1/ 292.

(10) الحربي: الكواكب الدرية، 122.

(11) انظر على سبيل المثال: المامقاني: مقباس الهداية في علم الدراية، 1/ 295؛ السباعي: السنة و مكانتها في التشريع الإسلامي، 97– 102؛ عتر الحلبي: منهج النقد في علوم الحديث، 312 – 317؛ أبو شهبة: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، 335 – 340؛ الخطيب: السنة قبل التدوين، 241 – 248.

(12) انظر لغرض المزيد من التوضيح على سبيل المثال: ابن الجوزي: الموضوعات، 1/ 37 – 47؛ السخاوي: فتح المغيث، 1/ 316 – 325؛ السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، 79 – 89؛ أبو رية: أضواء على السنة المحمدية، 121 – 124؛ الذهبي: التفسير والمفسرون، 1/ 116؛ المعرفة: التفسير الأثرى الجامع، 1، 134 – 142؛ الخطيب: السنة قبل التدوين، 194– 218؛ فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 218 وما بعد.

(13) البخاري: صحيح البخاري، 1/ 33.

(14) مسلم: صحيح مسلم، 8/ 1.

(15). السيد هاشم معروف الحسني، (1337– 1404ه) الموافق (1919– 1984 م) عالم و باحث و مؤرخ لبناني، غزير العلم والتأليف، و له مؤلفات كثيرة مواضيع مختلفة من الفقه والتاريخ والفرق وسيرة الأئمة والأحاديث (انظر لمزيد من ترجمته: الحسني: سيرة الأئمة الاثني عشر (المقدمة)؛ الأمين: مستدركات أعيان الشيعة، 1/ 248).

(16) انظر: الحسني: الموضوعات، 9.

(17) انظر: المصدر السابق: 191.

(18) انظر: المصدر السابق: 263.

(19) انظر: المصدر السابق: 212 – 222.

(20) انظر: المصدر السابق: 228.

(21) انظر: المصدر السابق: 253.

(22) انظر: المصدر السابق: 282.

(23) انظر: المصدر السابق: 203.

(24) انظر: المصدر السابق: 177.

(25) انظر: المصدر السابق: 159.

(26) انظر: المصدر السابق: 158.

(27) انظر: المصدر السابق: 160.

(28) انظر: المصدر السابق: 27 – 30.

(29) انظر: المصدر السابق: 11 – 26.

(30) النظر: الحسني: دراسات في الحديث والمحدّثين، 104.

(31) انظر: الحسني: الموضوعات، 43.

(32) انظر: المصدر السابق: 10.

(33) انظر على سبيل المثال: المصدر السابق: 183 – 196؛ (نقد موضوعات المثالب الشيعية)، 196 – 199؛ (موضوعات المثالب السنية)، 200 – 302؛ (نقد موضوعات الفضائل الشيعية)، 302 – 319؛ (موضوعات الفضائل السنية)؛ وهذا ما يؤكّد تركيزه الأكبر على المصادر الشيعية.

(34) انظر: حب الله: نظريّة السنّة، 549 . 563.

(35) انظر: الحسني: الموضوعات، 291.

(36) انظر: المصدر السابق: 40.

(37) انظر: المصدر السابق: 48.

(38) انظر على سبيل المثال: المصدر السابق: 180 – 182.

(39) انظر: المصدر السابق: 172 – 173.

(40) انظر: المصدر السابق: 173 – 175.

(41) انظر: المصدر السابق: 42.

(42) انظر: المصدر السابق: 43 – 44؛ وانظر: أيضاً للمزيد من الاطلاع من موقفه من الكتاب الكافي كتابه الدراسات في الحديث والمحدثين.

(43) المصدر السابق: 228 – 229.

(44) المصدر السابق: 283 – 284؛ أيضاً انظر: الحسني: دراسات في الحديث والمحدثين، 292 – 293، 306.

(45) انظر: حب الله: نظريّة السنّة، 562.

(46) انظر: الحسني: الموضوعات، 176.

(47) انظر: المصدر السابق: 177 . 319.

(48) انظر: المصدر السابق: 302 – 303.

(49) انظر: المصدر السابق: 212. أيضاً لنقاط ضعفه في متن الروايات وسندها انظر: مقالة الأحاديث الموضوعة قراءةٌ في كتاب «الموضوعات في الآثار والأخبار » لزهراء إخوان الصراف، ترجمة: نظيرة غلاب.

(50) هو عمر بن حسن بن عثمان محمد فَلَّاتَة (1364– 1445 هـ) الموافق (1945– 2024 م) عالم و محدِّث سعودي، وداعية باحث، من أصول إفريقية، و من كبار العلماء المدرِّسين في المسجد النبوي (انظر لمزيد من ترجمته: عمر حسن فلاتة، وعبد الوهَّاب بن محمد زمان، وعدنان درويش جلون، معلمو المسجد النبوي الشريف، 524– 535).

(51) انظر: فلاتة: الوضع في الأحاديث، 1/ 18.

(52) انظر: المصدر السابق: 1/ 24.

(53) انظر: المصدر السابق: 1/ 107، 108.

(54) انظر: المصدر السابق: 1/ 175 – 176.

(55) انظر: المصدر السابق: 1/ 202، 214.

(56) انظر: المصدر السابق: 1/ 202 – 214.

(57) انظر: المصدر السابق: 1/ 218 – 284.

(58) انظر: المصدر السابق: 1/ 277.

(59) الخوارج: جمع الخارجة. والخارجي كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه، سواءً كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان (الشهرستاني: الملل والنحل، 1/ 131 – 132). والمراد منهم: القوم الذين خرجوا على الإمام علي (عليه السلام) في وقعة صفين عقب قبوله التحكيم، ويسمونهم بالحرورية، والنواصب، والشراة والمحكمة (فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 227).

(60) انظر: فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 236 – 238.

(61) انظر: المصدر السابق: 1/ 247 – 249.

(62) انظر: المصدر السابق: 2/ 69.

(63) انظر: المصدر السابق: 2/ 79.

(64) المصدر السابق: 1/ 245.

(65) انظر: المصدر السابق: 1/ 245 – 246.

(66) المصدر السابق: 1/ 250.

(67) انظر: المصدر السابق: 1/ 242 – 245.

(68) هو يقول: « أن نفرا من المذهب الإمامي انفسهم يقرون بأن بعض من انتسب اليهم كان يفترى ويتقول على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)... يقول ابن ابى الحديد: إن أصل الأكاذيب فى أحاديث الفضائل كان من جهة المذهب الإمامي » (المصدر السابق: 1/ 245).

(69) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، 1/ 7. أيضاً انظر: 1/ 281؛ 5/ 173؛ 6/ 218، 323، 406.

(70) انظر: المصدر السابق: 11/ 44 – 46.

(71) انظر: فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 251.

(72) انظر: ابن حجر العسقلاني: الإصابة، 1/ 8.

(73) انظر: فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 165. انظر: للمزيد من الاطلاع من نظرية عدالة الصحابة وأدلته من الكتاب والسنة؛ الخطيب: السنة قبل التدوين، 394 – 400.

(74) انظر على سبيل المثال: الأمين: أعيان الشيعة، 1/ 108.

(75) انظر: فلاتة: الوضع في الحديث، 2/ 153.

(76) انظر: المصدر السابق: 1/ 58، 178، 179. الحقيقة أنّ الصحابة لم يعطوا أهميةً كثيرةً للحديث ونشره، وأما عنايتهم بالقرآن كثيرة. فعنايتهم بالقرآن من أمثلتها أو من الأدلة عليها ما جاء عن عبد الله بن مسعود أنه قال: « كنّا إذا تعلمنا عشر آيات من القرآن لم نتجاوزهن حتى نتعلم معانيهن والعمل بهن » (انظر: العباد: شرح سنن أبي داود، 501/ 12).

(77) انظر على سبيل المثال: فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 224.

(78) انظر: المصدر السابق: 1/ 241. وخطأ عمر فلاتة أنه يساوي بين بداية نشوء المذهب الإمامي وعصر ظهور الفكر المذهب ونموه وتوسعه، ويجب أن نعلم أنّ بداية نشوء المذهب الإمامي كان في زمن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، فظهور الدعوة الإسلامية وتقدمها وانتشارها خلال ثلاث وعشرين سنة، زمن البعثة النبويّة، أدت إلى ظهور مثل هذه الطائفة بين صحابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (انظر: الطباطبائي: الشيعة في الإسلام، 21).

(79) انظر: فلاتة: الوضع في الحديث، 2/ 39– 51.

(80) انظر: المصدر السابق: 2/ 61 – 62.

(81) انظر: المصدر السابق: 2/ 65 – 76.

(82) انظر: المصدر السابق: 2/ 78 – 84.

(83) انظر: المصدر السابق: 3/ 5 – 82.

(84) انظر: المصدر السابق: 3/ 85 – 100.

(85) انظر: المصدر السابق: 3/ 103 – 328.

(86) انظر: المصدر السابق: 3/ 35. أيضاً انظر: الذهبي: التفسير والمفسرون، 1/ 61؛ ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، 7/ 276، 277؛ السيوطي: الدر المنثور، 8/ 700.

(87) الطبرسي: مجمع البيان، 1/ 27.

(88) الزركلي: الأعلام، 6/ 133.

(89) انظر: فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 277؛ الحسني: الموضوعات، 158 – 160.

(90) انظر: فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 20 – 21.

(91) انظر: الحسني: الموضوعات، 10.
(92) انظر: فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 202.
(93) انظر: الحسني: الموضوعات، 9، 85.
(94) انظر: الطباطبائي: الشيعة في الإسلام، 21.
(95) انظر: فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 247 – 249.
(96) فهو يقول: «أريد أن يفهم غيرُنا أنّ جميع مؤلَّفاتنا في الحديث تخضع للنقد والتجريح، حتى الكتب الأربعة، ولا نصفها بالصحّة، كما وصف غيرنا ستّةً من مجامعهم، بالرغم من أنّها مشحونة بالموضوعات والأساطير» (الحسني: الموضوعات، 228 – 229).
(97) ابن الجوزي: الموضوعات، 1/ 38 – 39.
(98) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، 2/ 1189.
(99) انظر: أبو زهو: الحديث والمحدثون، 86 – 87.
(100) انظر: المصدر السابق: 87.
(101) انظر: فلاتة: الوضع في الحديث، 1/ 231، 236 – 238.
(102) الذهبي: المنتقى من منهاج الاعتدال، 180.
(103) المصدر السابق: 22 – 23.
(104) المصدر السابق: 328.
(105) التوبة: 100.
(106) السيوطي: الدر المنثور، 4/ 272.
(107) آل عمران: 110.
(108) الطبري: جامع البيان، 7/ 102.
(109) ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، 398.
(110) الحشر: 10.
(111) فلاتة، الوضع في الحديث، 1/ 165.
(112) انظر: الأمين: أعيان الشيعة، 1/ 108.
(113) انظر: الحسني: الموضوعات، 27 – 30.
(114) انظر: المصدر السابق: 11 – 26.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي (ره)، د. ت.
2. ابن الجوزي، جمال الدين، الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية المدينة المنورة، ط 1، 1386هـ – 1966م.
3. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط 1، 1423 هـ / 2002 م.

4. ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1414 هـ - 1994 م.
5. ابن عراق، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن (المتوفى: 963هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1399 هـ.
6. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
7. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن على. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ط 3، 1414هـ.
8. أبو رية، محمود، أضواء على السنة المحمدية، نشر البطحاء، ط 5، د. ت.
9. أبو زهو، محمد محمد، الحديث والمحدثون، دار الفكر العربي، القاهرة، 1378 هـ.
10. أبو شهبة، محمد بن محمد بن سويلم (المتوفى: 1403هـ)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي، د. ت.
11. إخوان صراف، زهراء، « الأحاديث الموضوعة؛ قراءة فى كتاب « الموضوعات فى الآثار والأخبار »»، المترجم: نظيرة غلاب، الإجتهاد والتجديد، خريف وشتاء 1435، العدد 28 و 29، ص 399 -430.
12. الأمين، حسن، مستدركات أعيان الشيعة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1418 هـ.
13. الأمين، محسن، أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1419 هـ / 1998 م.
14. البخاري، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، 1422هـ.
15. حب الله، حيدر، نظريّة السنّة في الفكر الإمامي الشيعي التكوّن والصيرورة، مؤسّسة الانتشار العربي، بيروت، ط 1، 2006 م.
16. الحربي، سليمان بن خالد، الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونية [الكتاب مرقم آليا، وهو دروس مفرغة] (شرح لـ (المنظومة البيقونيّة)، ضمن الدورة التي نظمها مكتب الدعوة والإرشاد في محافظة الزلفي لعام 1429هـ. في مسجد « بن القيم رحمه الله تعالى »، وقد شرحت في أحد عشر مجلسا، وقد كانت إملاء، فرغب الأخ / عبد العزيز المسعود، بكتابتها وإخراجها لينتفع بها . إن كان فيها من فائدة .، وقد اقترح تسميتها بـ «الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونيّة».
17. الحسني، هاشم معروف، دراسات في الحديث والمحدّثين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1398 هـ - 1978 م.
18. الحسني، هاشم معروف، سيرة الأئمة الاثني عشر، النجف: المكتبة الحيدرية، 1382 هـ.

19. .....، الموضوعات في الآثار والأخبار، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1407 هـ- 1987 م.
20. الخطيب، محمد عجاج، السنة قبل التدوين، مكتبة الوهبة، القاهرة، ط 2، 1408هـ - 1988 م.
21. الذهبى، شمس الدين، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، التحقيق: محب الدين الخطيب، د. ن، د. ت.
22. الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، د. ت.
23. الراغب الأصفهاني، أبوالقاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دمشق – بيروت: دار القلم، الدار الشامية، ط1، 1412 هـ.
24. الزبيدي، أبوالفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية، د. ت.
25. السباعي، مصطفى بن حسني، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، دمشق – سوريا بيروت – لبنان، ط 3، 1402 هـ - 1982 م.
26. السخاوي، شمس الدين، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط 1، 1424هـ / 2003م.
27. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، د. ت.
28. .....، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، د. ت.
29. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، الشريف الرضي، قم، ط 3، 1364 ش.
30. الطباطبائي، محمد حسين، الشيعة في الإسلام، بيت الكاتب للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1999 م.
31. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1420 هـ - 2000 م.
32. العباد، عبد المحسن، شرح سنن أبي داود، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية (http://www.islamweb.net) [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - 598 درسا].
33. عتر الحلبي، نورالدين محمد، منهج النقد في علوم الحديث، دمشق–سورية: دار الفكر، ط 3، 1418هـ -1997م.

34. العسكري، أبوهلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (المتوفى: نحو 395هـ)، معجم الفروق اللغوية، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ « قم »، ط 1، 1412هـ.

35. الفراهيدي، أبوعبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (المتوفى: 170هـ)، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ت.

36. الفلاتة، عمر حسن و عبد الوهَّاب بن محمد زمان وعدنان درويش جلون، معلمو المسجد النبوي الشريف، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع بالمدينة المنوَّرة، 1437 هـ - 2016 م.

37.

38. الفلاته، عمر بن حسن عثمان، الوضع في الحديث، مكتبة الغزالي، مؤسسه مناهل العرفان، 1401 هـ - 1981 م.

39. الفيروز آبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر والتوزيع، ط 8، 1426 هـ - 2005 م.

40. الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي (المتوفى: نحو 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.

41. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي (المتوفى: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ت.

42. المامقاني، عبد الله، مقباس الهداية في علم الدراية، التحقيق: محمد رضا المامقاني، منشورات دليل ما، قم، ط 2، 2000 م.

43. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابور، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ص)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

44. المطعني، عبد العظيم إبراهيم محمد، الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض، مكتبة وهبة، ط 1، 1420 هـ - 1999 م.

45. المعرفة، محمد هادى، التفسير الأثرى الجامع، موسسه فرهنگى انتشاراتى التمهيد، قم، ط 1، 1429هـ.ق.

46. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 2، 1392هـ.